



الحماية الدولية من ظاهرة الاحتباس الحراري

أ.م.د. عدنان عباس النقيب

كلية القانون/ جامعة بغداد

Abstract

The International Protection from Thermal Retention Phenomenon

The follower of the environmental developments at the international level and the local one sees that they had the greatest impact in the emergence of the thermal retention phenomenon which found new climates that should cease its development and avoid its negative results at various levels. Thus, the international organizations called for studying this phenomenon and holding Stockholm conference 1972, where international conferences continued in holding afterwards to specify and dedicate the scientific and practical studies to stop the growing of the thermal retention phenomenon until the conference of Rio de Janeiro was held at early 1990s upon a UN invitation in order to conclude a framework agreement according to which the participating countries pledge to prevent the increase of earth temperature, then came the protocol of Kuto and obliged the participating countries till 2012 to lower the temperature and stop the gases produced by their plants and technological projects so as to pave the way to control the climatic changes threatening the human future. Conferences an studies are still continuing this path in order to arrive at practical and legal obligated results for the main countries causing the most dangerous phenomenon witnessed by earth.

المقدمة

على الرغم من تمايز الحوادث الطبيعية، عن الحوادث التي يتسبب فيها خطأ بشري أو قصور تكنولوجي، ألا أن من المسلم به الآن، أن الأنشطة البشرية تتسبب إلى حد كبير في وقوع الكوارث الطبيعية ولما يترتب عليها من آثار.

ونظراً لأن الكوارث الطبيعية تقع في المقام الأول نتيجة التفاعلات الطبيعية بين الغلاف الجوي والغلاف الأرضي المائي والقشرة الأرضية، فإن أي تغير فيهم يطرأ على تكوين هذه الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى تزايد هذه الأخطار، لذا أصبحت البيئة البشرية اليوم محفوفة بالمخاطر وأصبح مرفوع الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية المفجعة في أزيد مطرد.

وتعد الانبعاثات الناتجة عن النشاطات البشرية والعلمية والتكنولوجية القائمة بالتقنيات الحديثة السبب الرئيس في تغير المزيج المتشعب في الغازات الموجودة في جو الأرض بسبب التلوث الجوي الذي ينجم عن هذه العمليات والذي يؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري التي تسبب ارتفاع درجة الحرارة وتغير المناخ العالمي، الذي يؤثر بدوره في نظام الحياة بكل مكوناته الحية وغير الحية.

كما أن قبول العالم باختفاء الغطاء الشجري وتوسيع الصحارى وتلوث الهواء والمياه يؤدي إلى تفاقم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع درجة حرارة المناخ. وقد أدت هذه التغيرات في التكوين الطبيعي لموارد البيئة إلى ازدياد الكوارث الطبيعية بشكل هائل خلال العقود الثلاثة الماضية^(١).

وعلى الرغم من أن عملية التنبؤ بالتغيرات المناخية تعتبر عملية غاية في التعقيد إلا أن الدراسات والبحوث العلمية أثبتت حدوث هذا التغير، كما أكدت أن الانبعاثات الناجمة عن النشاطات البشرية هي التي سببت هذا التغير لهذا تقرر أهمية الحد من التغير المناخي من خلال بناء التعاون اللازم للتصدي لهذه المشكلة والحد من النشاطات التي تؤدي إلى تزايد الانبعاثات المسببة لها وبناءً على ذلك سنتناول هذا البحث في مبحثين:

المبحث الأول:- مفهوم ظاهرة الاحتباس الحراري.

المبحث الثاني:- الجهود الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

(١) حيث تشير سجلات الكوارث الطبيعية الكبرى إلى وقوع ١٦ حادثة في هذه الحوادث في الستينات و ٢٩ حادثة في السبعينات و ٦٨ حادثة في الثمانينات، كما ازدادت الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها نطاق العالم كله، فقد قدرت حملة الخسائر في الستينات بنحو ١٠ مليارات دولار، وفي السبعينات بنحو ٣٠ مليار دولار، وفي الثمانينات بنحو ٩٣ مليار دولار، واستمرت الكوارث في الكرة الأرضية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة كما في حادثة زلزال المحيط الهندي في ٢٦ ديسمبر (كانون الثاني) عام ٢٠٠٤، وضربت موجة مد عاتية شواطئ كل من اندونيسيا، الهند، سيريلانكا، وخلفت كما هائلاً من الدمار أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل، وفي عام ٢٠١٠ ضرب أيسلندا بركاناً أدى إلى شل حركة الطيران في عموم أوروبا، وفي شهر مارس/ آذار سنة ٢٠١١ عادت الزلازل لتضرب قيعان المحيط الهندي والأطلسي الأمر الذي أدى إلى مد بحري دمر الكثير من الجزر اليابانية وأتى على المفاعلات النووية الموجودة على هذه الجزر ومنها مفاعل أوكوشيما.

المبحث الأول

مفهوم الاحتباس الحراري

لا شك أن تلوث البيئة يدخل حالياً في مركز اهتمامات الدول فهو يتعلق بكافة العناصر الداخلة في إقليم كل دولة، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية أو نهريّة فقد بدأت حماية البيئة من التلوث العابر للحدود تأخذ أبعاداً عالمية منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية في سنة ١٩٧٢، وسنتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب:

المطلب الأول : تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري

ظاهرة الاحترار الكوكبي (ظاهرة الدفيئة) أو الاحتباس الحراري: يطلق البعض على هذه الظاهرة تسميات أخرى كظاهرة البيت الزجاجي أو الاحتباس الحراري، ولكن لا بد أن نميز بين ظاهرة البيت الزجاجي وظاهرة الاحترار الكوكبي، فظاهرة البيت الزجاجي هي ظاهرة خاصة بكوكب الأرض الذي يتميز بتوافر الماء والهواء ودرجة الحرارة المناسبة حيث يحتفظ الغلاف الجوي المحيط بالأرض بجزء من الطاقة التي ترسلها أشعة الشمس ولا يعكسها إلى طبقات الجو العليا وتحتفظ الأرض بهذه الطاقة على شكل أشعة تحت الحمراء، وفي هذه الحالة يعمل الغلاف الجوي كالزجاج في البيت الزجاجي بمعنى أنه يسمح لأشعة الشمس بالنفاذ وتحتفظ بعد ذلك بجزء من هذه الأشعة على شكل حرارة ويمتاز الغلاف الجوي المحيط بالأرض باحتوائه على ما نسبته ٤% من بخار الماء الذي يحتبس جزءاً من الحرارة على شكل أشعة تحت الحمراء بحيث تصبح درجة حرارة الأرض ملائمة لعيش الكائنات الحية^(١).

أما ظاهرة الاحتباس الكوكبي فأنها تعزى لها نشطة البشر، حيث لاحظ العلماء في الثمانينات من القرن الماضي تزايد نسب بعض الغازات الدفيئة في الهواء الجوي مثل ثاني أكسيد الكربون والكلوروفلوروكربون والميثان وأكاسيد النيتروجين والأوزون التي تمتاز بقدرتها على امتصاص الأشعة الحمراء بدرجات متفاوتة.

ويعتقد العلماء أن غاز ثاني أكسيد الكربون يساهم بما نسبته ٥٠% من الارتفاع الذي نشهده في درجة حرارة الأرض، وينتج ثاني أكسيد الكربون بشكل رئيس من تنفس الكائنات الحية وعن حرق الوقود الأحفوري^(٢)، ويشير العلماء إلى أنه إذا استمر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنفس المعدلات الحالية، فإن نسبته في الهواء الجوي ستتضاعف بحلول عام ٢٠١٥، وسترتفع درجة حرارة الأرض ما بين ١٥ - ٤٥ درجة مئوية.

(١) أنظر: شارلس هـ. ساوتربك، ترجمة د. قيصير نجيب صالح، سهيلة عباس أحمد الدباغ، د. طارق أحمد صالح، علم البيئة ونوعية بيئتنا، المكتبة الوطنية بغداد ١٩٨٤، ص ٥٩ وما بعدها.

(٢) أنظر: ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٨.

ويشير العلماء إلى أن غازات الدفيئة تحتبس مجتمعة في حرارة مقدار ما يمكن توليد أكثر من ٣٠٠ ألف محطة نووية وتساهم الدول المتقدمة بنسبة كبيرة من الغازات الدفيئة كأمريكا الشمالية والدول الأوروبية والصيني وتبلغ انبعاثات الكربون بالنسبة للفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٠ ضعفاً أعلى مما عليه في الدول النامية.

وقد أاتفق المجتمعون في قمة الأرض عام ١٩٩٢ ريودي جانيرو على وقف انبعاث الغازات التي تساهم في ظاهرة الدفيئة في عام ٢٠٠٠ بحيث تصل إلى ما كانت عليه عام ١٩٩٠ ولكن بعد مرور كل هذه الأعوام لم يتحقق ذلك على أرض الواقع^(١).

المطلب الثاني: أنشطة الإنسان وتأثيرها في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري

عندما نتحدث عن الاحترار الكوكبي فأننا نستدعي مباشرة الخلاف عما إذا كان البشر قد ظل يسهم في رفع درجة الحرارة فوق الأرض حيث يعتقد المشككون أن ما يجري من احترار هو جزء من الدورة الطبيعية لتغير مناخ الأرض التي لا نهاية لها.

وأن أسلافنا عاشوا عبر تسع فترات طويلة جليدية في الأقل خلال ٧٨٠ ألف سنة مضت تفصلها فترات دافئة أقصر كثيراً، وفي أثناء ذلك كان مناخ العالم في فترة انتقال من مناخ بارد إلى مناخ دافئ، ثم العكس ثانية، ويشير هؤلاء إلى أن النماذج التي يقدمها الحاسوب حول المناخ ضعيفة وغير مؤكدة وأن السجل المناخي يظهر أن هناك ارتفاع في درجة الحرارة أقل مما توحى به النماذج التي يقدمها الحاسوب، وأن التغذية الراجعة السلبية ستحمينا من تغير المناخ.

حيث يعتقد البعض أن زيادة تكوين السحب قد تعمل على تبريد الأرض وحجب ضوء الشمس وأن محبطات العالم وغاباته تمتص كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون مما سيؤدي إلى خفض درجة حرارة الأرض^(٢).

إلا أن معظم العلماء واثقون من وجود احترار كوكبي بفعل الإنسان هو أمر واقع حيث ازدادت درجة الحرارة في المائة والخمسين سنة الماضية وأن هذا الارتفاع في درجة الحرارة قد نتج جزئياً من تصرفاتنا، حيث يجري قطع الغابات لإخلاء الأرض من دون تخطيط واستخدام الفحم والبتروول وغيرها من الوقود الأحفوري مما رفع تركيز الغازات الدفيئة في الجو ليصل إلى مستوى قياسي في إسهامه في احترار الأرض.

ويذكر تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (فاو) وقوع أعداد كبيرة من الحرائق بما فيها حريق (البيت الأسود) عام ٢٠٠٩ في أستراليا^(٣)، وهناك تحريات لحرائق اندلعت في

(١) أنظر: د. إيمان محمد غيث، منى حسن أبو ذهبي، الإنسان والبيئة صراع أم توافق، دار الفكر، ط٢، ٢٠١١، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٢) هذه الحرائق أودت بحياة ١٧٣ شخصاً، وأكلت نيرانه العديد من البلدان وحرائق قياسية في روسيا حيث قتل ٦٢ شخصاً، واحتراق نحو ٢٣ مليون هكتار من الأراضي.

بوتسوانا والبرازيل وإسرائيل واليونان والولايات المتحدة، تؤكد منظمة الفاو (أن نيران الحرائق الهائلة سببها البشر في الغالب ويزيد من تفاقمها تغير المناخ وعزت منظمة الفاو إلى أن جميع الحرائق الكبرى إلى يد البشرية كما وجد التقرير علاقة الجفاف بزيادة وتطويل فترة الحرائق الهائلة مع مساهمة الظروف الجوية الجافة الحارة في كثافة الحرائق).

وتوجد حالياً أدلة كثيرة على التغير المناخي كالارتفاع الكبير في درجة حرارة القطب الجنوبي في العقود الأخيرة وارتفاع درجة حرارة سيبيريا، والارتفاع السنوي في مستوى سطح البحر واختلاف توقيت الفصول الأربعة كما كان عليه في الماضي^(٤).

المطلب الثالث : تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري في بيئة العراق

من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الواقع الزراعي والصحي والبيئي للعراق والتي تعد من أهم الأمور التي تشكل ضغطاً كبيراً على البيئة العراقية من حيث اتساع رقعة التصحر والمناطق الجافة والمهددة بالتصحر^(٥)، بسبب تغير المناخ ولسوء الإدارة في قطاع المياه مما يعتبر عاملاً مهدداً بشكل واضح على الأمن الغذائي في البلد تزامناً مع الزيادة المستمرة لأعداد السكان حيث أنخفض إنتاجية الدونم الواحد من الأراضي في العراق إلى مستويات متدنية مقارنة بالدول المجاورة بسبب سوء إدارة الأراضي وتدهورها^(٦).

أما اليوم فأن هناك تدهوراً كبيراً في الأراضي وخاصة المروية منها، فضلاً عما سبق فأن المؤشرات الإحصائية في وزارة الصحة تشير إلى وجود ازدياد واضح في عدد المرضى الراقدين بالمستشفيات من جراء الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي^(٧)، مما يؤثر زيادة واضحة في عدد المرضى المصابين بأمراض الجهاز التنفسي وكما هو معروف أن الاحتباس الحراري وتغير المناخ له تأثير أكيد في ازدياد عدد المصابين بأمراض الجهاز التنفسي وخاصة أمراض الربو ومضاعفاته، وحول تصريحات المنظمات الدولية بجفاف نهري دجلة والفرات^(٨).

(٣) انظر: د.أيمن محمد غيث، منى حسن أبو ذهيبة، الإنسان والبيئة صراع أم توافق، دار الفكر، ط٢، ٢٠١١، ص ١٤٠ وما بعدها.

(٤) أنظر: مركز أنباء الأمم المتحدة، الفاو، وتقول (أن الحرائق الكبرى تساهم في تفاقم الاحتباس الحراري).
www.un.org/Arabic/news/archive/21/5/2011.

(٥) وصلت نسبة التصحر حوالي ٧٠% للأراضي الزراعية المروية، وما يتقارب الـ ٧٢% للأراضي الزراعية المطرية، و ٩٠% في المراعي نتيجة شحة المياه.

(٦) حيث أشير في التقارير لعام (١٩٩٣)، أن القطاع الزراعي يساهم (١٨%) من الناتج القومي الأجمالي ويمثل (٢٤%) من قوة العمل وكمعدل الأراضي الصالحة للزراعة كانت مساوية إلى (٠.٣) هكتار/ فرد.

(٧) حيث أن عدد المرضى الراقدين لعام (٢٠٠٧) بلغ (١٧٩,٨١٧) مريضاً في مدينة بغداد مقارنةً لعام (١٩٩٨) والذي بلغ (١١٦,١٥٥) مريضاً.

(٨) رؤية وزارة البيئة المستقبلية أكدت إلى أن (٨٠%) من مساحة السهل الرسوبي والتي تعتبر سلة الغذاء بالنسبة للعراق تعاني من درجات مختلفة من التملح نتيجة لعوامل عديدة منها تغير المناخ وسوء الإدارة كما أن كون منابع النهرين الرئيسيين في العراق من دول مجاورة يعتبر تهديداً كبيراً لضمان إمكانية الحصول على موارد المياه بشكل مستمر حيث أوضح تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام (٢٠٠٨) الذي بين تحديات البيئة العربية وتحديات المستقبل توافر المياه العذبة في العراق قد تناقص بشكل واضح منذ عام (١٩٥٥)

ومما سبق يتبين أن هناك شحة واضحة بمصادر المياه في العراق، كما أن التأثيرات المستقبلية المتوقعة للتغيرات المناخية تشير إلى إمكانية حصول نقصان وتذبذب مستقبلي واضح في كميات المتساقطات وزيادة بدرجات الحرارة مما سيعجل من تفاقم الهشاشة في قطاع مصادر المياه العذبة حيث أن كمية ونوعية مصادر المياه العذبة المتوفرة تعتبر ضمن حدود الخطر، فمعظم مساحة العراق تقع ضمن الصحراء وهناك أراضٍ تقع ضمن مساحة تستقبل مياه مطر لا تقل عن ١٥٠ ملم سنوياً.

وكنتيجة لذلك فإن العراق يعتبر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير جداً على البلدان المجاورة مثل تركيا وسوريا وإيران لتوفير مصادر المياه العذبة التي تتدفق إلى العراق مثل نهري دجلة والفرات ونهر القارون.

أن استمرار النقص في كمية المتساقطات فضلاً عن زيادة معدلات الاستهلاك في البلدان المتجاورة التي تعتبر بلاد المنبع لمصادر المياه المتوفرة في العراق سيؤدي إلى تفاقم حالة شحة المياه العذبة في العراق في المستقبل.

فعلى سبيل المثال بينت التنبؤات المستقبلية لحالة مياه الشرب في العراق أنه مستقبلاً سيصل النقصان في تصريف مياه نهر الفرات إلى نحو: ٧٣-٢٩٪، أن ما تم ذكره من عوامل فضلاً عن إلى العديد من التأثيرات الأخرى ستخلق تحديات واضحة في قطاع المياه في العراق خلال العقود القادمة.

فضلاً عن ذلك فإن تحديات قطاع المياه في العراق تكمن في تفاقم حالة استخدام غير فعال أو غير الملائم للمياه في العراق، كما أنه ما يقارب الـ ٩٠٪ من المياه العذبة يذهب لقطاع الزراعة وإن زيادة معدلات النمو السكاني وأشكال الهجرة كلها عوامل معقدة تؤدي إلى تعقيدات إضافية في إمكانية إدارة قطاع المياه في العراق، وبعض المؤشرات قد رصدت تأثير التغيرات المناخية الفعلية أيضاً في العراق، فقد تم رصد حالات الجفاف الشديد في معظم مواسم الجفاف الأخيرة.

ففي هذه السنوات أنخفض معدل هطول الأمطار جنباً إلى جنب مع انخفاض تدفقات الأنهار الرئيسية مما يؤدي إلى ندرة المياه ومن ثم إلى التصحر، أيضاً زيادة وتيرة العواصف الترابية وفقدان التنوع البيولوجي وبالرغم من ذلك فإن خطة التنمية الوطنية أقرت بأهمية التغيرات المناخية ولذا انضمت الحكومة إلى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وعينت وزارة البيئة لتكون نقطة الاتصال^(٩).

والذي كان خلاله كمية متوفرة من مياه عذبة سنوياً ولكل فرد مساوي (١٨,٤٤١ م^٣/فرد/سنة)، بينما وصلت هذه القيمة إلى (٢,٤٠٠ م^٣/فرد/سنة) في عام (٢٠١٠)، ومن المتوقع أن تصل إلى (١,٧٠٠ م^٣/فرد/سنة) في عام (٢٠٢٥).
(٩) انضمام العراق لاتفاقية التغيرات المناخية، وزارة البيئة العراقية.

أما في الأهوار فقد أعلن ممثلون عن الأمم المتحدة والحكومة العراقية عن الاتفاق على تجديد رؤية جديدة للأهوار في البلاد بهدف تحقيق مستقبل أفضل لتلك المناطق، فيما أكدوا على صورة التنوع البيولوجي، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر للسكان هناك.

كما أعلنت الأمم المتحدة عن قيام إدارة متكاملة للمياه والمحافظة على التنوع البيولوجي والسلامة البيئية في الأهوار واستخدام التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والشاركة مع القطاع الخاص.

كما أكدت أن مستقبل منطقة الأهوار ليس مهماً فقط للمحافظة على المحافظات التي تقع فيها ولكن للعراق برمته مؤكدة إن هذه الخطوة مهمة نحو الأمام من شأنها أن تدفع عجلة الخطط والبرامج في منطقة الأهوار لصالح الشعب العراقي^(١٠).

المبحث الثاني

الجهود الدولية للحد من ظاهرة تفاقم الاحتباس الحراري

أدركت دول العالم أهمية التعاون فيما بينها من أجل مكافحة التغير المناخي وذلك باستخدام وسائل تكنولوجيا حديثة من أنبعاث الغازات الدفيئة، وقد عقدت في سبيل ذلك عدداً من المؤتمرات الدولية كان آخرها بروتوكول كيوتو الذي عقد في اليابان عام ١٩٩٧، وقد كان مؤتمر المناخ العالمي الثاني الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ٧ نوفمبر/ كانون الثاني ١٩٩٠، دق ناقوس الخطر منذراً بالعواقب الجسيمة للتغير المناخي المتوقع.

www.iraqilaws.dorar.alirag.net/?p=21194 13/5/2011.

^(١٠) وتغطي الأهوار مساحات في محافظات البصرة وميسان وذي قار تبلغ (٨,٦٣٥ كم^٢) وهي تزخر بالأسماك النهرية والكثير من الأحياء المائية الأخرى مثل الروبيان (الجمبري) فضلاً عنه أنواع مختلفة من النباتات أهمها (القصب والبردي) وتقصدها نتيجة لاعتدال مناخها أعداد كبيرة من الطيور المهاجرة التي تستقر وتتكاثر فيها خلال فصل الشتاء لتعود من ثم إلى مواطنها الأصلية ضمن هجرات كبرى تمتد نحو القارات كما كانت تستوطن الأهوار بعض أنواع الحيوانات التي اختفت مثل الأسود الآسيوية وظلت حيوانات وحشية أخرى تعيش فيها مثل القطط البرية والغريزي وبنات أوى والخنازير وأنواع من الأفاعي.

وكان منات السياح العرب والأجانب يقصدون الأهوار خلال العقد السادس والسابع من القرن الماضي لجمال طبيعتها، إلا أنها تضررت كثيراً من جراء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) كما قام النظام السابق بتجفيف مساحات واسعة منها وتهجير الكثير من سكانها الذين يعرفون محلياً (بالمعدان) ويعتمد غالبيتهم في معيشتهم على الزراعة وصيد الأسماك والطيور المهاجرة وتربية الجواميس، وقد اختلف المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا في تعيين أصولهم، لكن الباحثين العراقيين يرجحون أنهم أحفاد السومريين الذين بنوا حضارة عظيمة في بلاد ما بين النهرين قبل نحو خمسة آلاف عام.

أنظر الأمم المتحدة والعراق يعلنان الاتفاق على وضع رؤية لتنمية مناطق الأهوار

www.alsumarianews.com/ar/5/23027/news_details.html 2011/09/01

وقد عقد ذلك المؤتمر برعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة اليونسكو، وغيرها من المنظمات الدولية، وشاركت فيه أكثر من ٧٠٠ عالم من ١٠٠ دولة وقد جاء البيان العالمي والفني الصادر عن ذلك المؤتمر أن معدل الزيادة المتوقعة لدرجة الحرارة خلال القرن القادم إذا لم يتم الحد من الزيادة المطردة للغازات الدفيئة ستكون زيادة غير مستوفية، ولم يحدث لها نظير خلال العشرة آلاف سنة السابقة، وأنها ستؤدي إلى تغيرات في المناخ يشكل تهديداً بيئياً خطيراً يمكن أن يعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من مناطق العالم للخطر بل يمكن أن يهدد البقاء في بعض الجزر الصغيرة كجزر المالديف وغيرها.

وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب..

المطلب الأول : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢

لقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة سباقة في الاستجابة إلى هذه الدعوة وأطلقت في قرارها المرقم (٢١٢/٤٥ في كانون الأول/١٩٩٠) المفاوضات الرسمية بشأن عقد اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ من خلال اللجنة الحكومية للمفاوضات (INC) التي كان يرأسها الفرنسي جان ريبيرت، ففي شباط ١٩٩١ عقدت هذه الجمعية أول اجتماعها لدراسة المشكلة التي أظهرت أن هناك عدة عقبات تواجهها اللجنة أمام أبرام الاتفاقية التي تتمثل في:

١ - الآثار الاقتصادية التي يمكن أن يترتب على أبرام مثل هذه الاتفاقية والتي تتعلق بالتكلفة الاقتصادية التي ستحملها الدول لأحداث التغيرات المطلوبة في القطاع الصناعي للحد من الانبعاثات.

٢ - أن النتائج العلمية بشأن تأثيرات الغازات الدفيئة على المناخ العالمي ما زالت غير مؤكدة.

٣ - مطالبة العديد من الدول النامية التي لديها الاستعداد للموافقة على الاتفاقية بضرورة توفير الموارد اللازمة لها وتسهيل انتقال التكنولوجيا لمساعدتها في تحميل الأعباء اللازمة لتنفيذ مثل هذه الاتفاقية^(١١).

٤ - عدم وجود اهتمام كافٍ من قبل الرأي العام العالمي بهذه القضية^(١٢)، وبعد خمسة عشر شهراً من المفاوضات تبنت الحكومات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ٩/ أيار/ ١٩٩٢، التي فتح التوقيع عليها في مؤتمر البيئة والتنمية (UNCED) التي أطلق عليه قمة الأرض وعقد في ريو عام ١٩٩٢، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢١/ آذار/ ١٩٩٤، وبلغ عدد أطرافها بعد مرور عشر سنوات على تبنيها (١٨٦) دولة

^(١١) أنظر: بشير جمعة عبد الجبار، الحماية الدولية للغلاف الجوي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٠٩.

^(١٢) د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، المؤتمر الدولي للتنمية والبيئة في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، مصر ٢٠٠٢.

بضمنها دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يؤكد منهجها في العضوية العالمية^(١٣)، ولقد وصفت هذه الاتفاقية بأنها اتفاقية إطارية، فهي تعد نظاماً أساسياً للتعاون يهتدي به الأطراف في أطار مكافحة تغير المناخ، فهي الخطوة الأولى في هذا الإطار ولذلك لم تلزم الأطراف بالتزامات محددة وإنما أتت بمجموعة من المبادئ والمسؤوليات المختلفة (تنوع المسؤوليات) التي ينبغي للأطراف العمل بموجبها.

وفي الفقرات الآتية سنبحث في القواعد الأساسية التي تناولتها الاتفاقية.

أولاً/ الأهداف والمبادئ:

١ - الأهداف: لقد بينت المادة الثانية من الاتفاقية الهدف النهائي منها أو من أية وثيقة قانونية أخرى ذات صلة بالاتفاقية يتم تبنيها من قبل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية هو الوصول إلى تثبيت تراكيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند المستوى الذي يمنع حدوث تدخلات بشرية في نظام المناخ، إذ أن مثل هذا المستوى يجب أن تصل إليه خلال مدة زمنية كافية تسمح للنظام البيئي بالتوافق طبيعياً مع تغير المناخ، ومن جهة أخرى ضمان عدم تهديد إنتاج الغذاء ولتتمكن التنمية الاقتصادية من التقدم بطريقة مستدامة. إلا أن الاتفاقية لم تحدد ما المستوى الذي يعد خطراً، إذ أن تعريف الخطر يعد مسألة سياسية جامدة تتضمن اعتبارات اقتصادية واجتماعية فضلاً عن الآراء العلمية.

٢ - المبادئ: ان مواجهة تغير المناخ في الواقع مهمة ليست سهلة، ونتيجة للطابع الإطاري للاتفاقية فقد حددت الاتفاقية عدد من المبادئ التي يجب على الأطراف أن يضعوها نصب أعينهم وهم يقومون بتنفيذ الاتفاقية، ومن هذه المبادئ:

- مبدأ التنمية المستدامة:- فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة أن على الأطراف حماية المناخ العالمي لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة وأن تقوم بذلك على أساس من العدالة وعلى وفق مبدأ تنوع المسؤوليات وقدرات الأطراف الخاصة، ودعت بذلك الدول المتقدمة لأخذ الدور القيادي في نطاق مكافحة تغير المناخ.
- مبدأ الحذر:- لقد تطلبت الاتفاقية في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأطراف أخذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة ومنع أو خفض أسباب تغير المناخ والتلطيف من آثاره الضارة إذ أن عدم اليقين العلمي يجب ألا يؤخذ كسبب لتأخير مثل هذه الإجراءات عندما تكون الأضرار الناجمة عن تغير المناخ خطرة، فعلى الدول الأطراف أن تأخذ في حسابها السياسات والإجراءات للتعامل مع تغير المناخ التي يجب أن تكون فعالة وأن تحقق

(13) Climate change secretariat, Guide to the climate change convention Kyoto protocol, Bann, 2002, p5.

المنفعة وبأقل كلفة ممكنة، إذ أن الوصول إلى مثل هذه النتائج لا بد أن تأخذ هذه السياسات في حسابها مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً/ مسؤوليات الدول على وفق الاتفاقية:-

لقد استخدمت المادة الرابعة في الاتفاقية التي حددت مسؤوليات الدول الأطراف عبارة (commitments) التي تعني التعهدات بدلاً من استخدامها لعبارة (obligations) التي تعني الالتزامات، وأن هذا الأمر يتماشى مع طبيعة الاتفاقية الإطارية التي لا تفرض التزامات، ألا أنها عبارة عن تعهدات أو مسؤوليات بتعهد بها الأطراف بالسعي إلى تحقيقها في ضوء هذه الاتفاقية.

لقد قسمت الاتفاقية الدول الأطراف منها على ثلاثة أنواع:-

- النوع الأول:- الذي يشمل جميع الأطراف في اتفاقية الدول المتقدمة والدول النامية.
- النوع الثاني:- هي الدول التي ضمها المرفق الأول من الاتفاقية وتشمل جميع الدول الصناعية والدول الاشتراكية السابقة والمحوّلة إلى اقتصاد السوق (EITS).
- النوع الثالث:- هي الدول التي ضمها المرفق الثاني من الاتفاقية وتشمل الدول الصناعية فقط. فحددت الفقرة الأولى من المادة الرابعة منها مسؤوليات جميع الدول الأطراف في مواجهة مشكلة تغير المناخ مع مراعاة ظروف كل دولة. ومن أهم هذه المسؤوليات:-
- ١ - القيام بإجراءات وقائية لمنع أو تقليل من مسببات تغير المناخ وتجنب أثارها السلبية على أن تأخذ هذه الإجراءات في اعتبار الإطار الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.
 - ٢ - أن تتضمن برامج التنمية الوطنية سياسات حماية المناخ مع مراعاة أن تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة لتبني هذه السياسات.
 - ٣ - ضرورة التعاون بين جميع أطراف الاتفاقية لحماية وتشجيع حرية النظام الاقتصادي الدولي.

- ٤ - تشجيع التعاون التكنولوجي لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاعات الاقتصاد المختلفة كالطاقة والمواصلات والصناعة والزراعة والغابات وإدارة النفايات.
- ٥ - ضرورة التوعية بخطورة المشكلة وأثارها من أجل أن تكون الشعوب في كل مكان على دراية بتأثير تصرفاتهم والأنشطة التي يقومون بها على المناخ والبيئة.

أما مسؤوليات دول المرفق الأول الذي يشمل الدول الصناعية والدول المحولة إلى اقتصاد السوق (EITS) التي أوكلت الاتفاقية لها الدور القيادي في مواجهة المشكلة، فحددت الفقرة الثانية من دون أي إلزام قانوني والتي تهدف إلى إعادة مستويات انبعاث الغازات الدفيئة إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي الوقت نفسه أعطت الاتفاقية للدول المحولة إلى اقتصاد السوق وضعاً خاصاً بإعطائها درجة من المرونة في تنفيذ تعهداتها وذلك من خلال إعطائها الحرية في اختيار سنة الأساس التي تناسبها لما بعد عام ١٩٩٠ أخذين بنظر الاعتبار الاضطراب السياسي والاقتصادي لهذه الدول في تلك المدة.

أما دول المرفق الثاني الذي يضم الدول الصناعية فقط، فقد حددت مسؤولياتها في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة الرابعة من الاتفاقية والتي تضمنت تقديم المساعدات إلى الدول النامية لكي تتمكن من مواجهة التزاماتها بموجب الاتفاقية، كما يجب على هذه الدول اتخاذ كل الخطوات الممكنة من أجل تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة إلى كل من الدول المحولة إلى اقتصاد السوق والدول النامية.

المطلب الثاني : مؤتمر الأطراف للاتفاقية وبروتوكول كيوتو

١ - مؤتمر الأطراف (COP)

لقد أنشئ هذا الجهاز بموجب المادة السابعة من الاتفاقية ويعد الجهاز الأعلى فيها، إذ أسندت الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف مهمة متابعة ومراجعة تنفيذ الاتفاقية وتكون اجتماعاته سنوية، وعقد أول اجتماع للأطراف في عام ١٩٩٥ في برلين الذي اتفق فيه على البدء في وضع الخطط الطويلة الأمد بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠٠٠، وفي عام ١٩٩٦ عقد الاجتماع الثاني في جنيف الذي تمخض عن إصدار إعلان جنيف الذي تضمن أن تكون الأهداف ملزمة من الناحية القانونية، وفي الاجتماع الثالث عام ١٩٩٧ في كيوتو وقع على بروتوكول كيوتو الذي تضمن التزامات محددة ملزمة للأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها.

أما الاجتماع الرابع فقد عقد في بوينس آيريس عام ١٩٩٨ الذي كان بمثابة جولة جديدة من المفاوضات حول مسودة بروتوكول كيوتو، أن هذه المفاوضات قد اعتمدت أساساً على برامج لعل الطموحة التي عرضت باسم خطط بوينس آيريس للعمل والتي ربطت المفاوضات حول قواعد البروتوكول مع تنفيذ بعض الوسائل المتعلقة بالاتفاقية كالأمر المالية ونقل التكنولوجيا.

وفي الاجتماع الخامس المنعقد في لاهاي عام ٢٠٠٠ فقد واجهت المفاوضات بشأن البروتوكول صعوبات كبيرة من الناحية السياسية والتي أدت بالنتيجة بشأن البروتوكول صعوبات كبيرة من الناحية السياسية والتي أدت بالنتيجة إلى فشل المفاوضات، أما في المؤتمر السادس المنعقد في بون عام ٢٠٠١ الذي صدر عنه اتفاق سمي باتفاق (بون) الذي أبتعد عن الجدال السياسي الذي كان وراء فشل المؤتمر السابق وأعتمد خطط بوينس

ايرس التي اعتمدت عام ١٩٩٨ وبعد أشهر قليلة عقد المؤتمر السابع في مراكش في (تشرين الأول عام ٢٠٠١) الذي أعتمد بشكل أساسي على اتفاقات بون وتبنوا في هذا الاجتماع وثيقة عرفت بوثيقة مراكش التي تضمنت تفاصيل القواعد لبروتوكول كيوتو وكذلك النصائح مهمة لتنفيذ الاتفاقية^(١٤).

الالتزامات العامة

يقصد بالالتزامات العامة بموجب بروتوكول كيوتو الالتزامات التي تشمل جميع الدول الأطراف متقدمة ونامية وبالرغم من أن البروتوكول لم يعرض التزامات جديدة على الدول النامية إلا أنه في المدين (١٠، ١١) من البروتوكول ألزم جميع الدول الأطراف بتنفيذ التزامات محددة وتعد هذه النصوص هي فقط الالتزامات المتعلقة بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك لإدخال الدول النامية ضمن نطاق التزامات البروتوكول وتمثل أهم الالتزامات العامة بما يلي:-

١ - الحفاظ على خزانات ومصارف غازات الاحتباس الحراري لتخفيف استهلاك أكبر نسبة انبعاث من هذه الغازات.

٢ - المشاركة في تطوير برامج التعليم والتوعية والتدريب للحد من تغير المناخ وتقليل الانبعاثات المسببة له بأوسع مشاركة شعبية ممكنة.

٣ - إقامة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاث غازات الاحتباس الحراري ودراسة الآثار السلبية الناجمة عنها والتبعات الاقتصادية والاجتماعية للتدابير والسياسات المتخذة لمواجهة هذه المشكلة وإنشاء مؤسسات وهيئات وطنية لوضع برامج وخطط لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتصدي للتغير المناخي على وفق لما يقررها البروتوكول من وسائل تنفيذ ومبادئ توجيهية.

٤ - وضع برامج وتشريعات وطنية وإقليمية للتخفيف من انبعاث غازات الاحتباس الحراري على أن تتضمن هذه التدابير القطاعات المختلفة في الدول الأطراف فتشمل (الطاقة، الصناعة، الزراعة، إدارة النفايات، التكيف التكنولوجي مع التغيرات البيئية).

٥ - يشجع البروتوكول الدول الأطراف على استخدام التدابير الاقتصادية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال فرض الضرائب على انبعاثات هذه الغازات وإلغاء الدعم المالي للقطاعات التي تصدر عنها هذه الانبعاثات.

^(١٤) أنظر: سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة ماجستير، كلية القانون، بغداد ٢٠٠٣، ص ٩٢-٩٣.

٦ - أعاد البروتوكول تأكيد تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها بموجب البروتوكول يعتمد على مدى تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والموارد المالية إلى الدول النامية.

٧ - تأكيد أهمية بناء القدرة في الدول النامية ومساهمة القطاع الخاص في إدخال التكنولوجيا السليمة بيئياً من خلال تشجيع التعاون على المستوى الدولي والقيام بالدراسات والبحوث اللازمة لإنجاز هذه المهام^(١٥)، بينما تشير المادة (١١) من بروتوكول كيوتو إلى أهمية توفر الدعم المالي والموارد الإضافية لتنفيذ التزامات الاتفاقية الإطارية.

كما ألزم البروتوكول الدول الأطراف بالإبلاغ عن مدى تنفيذها للالتزامات المحددة، على أن تقدم قوائم لجرد انبعاثاتها بالتفاصيل المطلوبة والمحددة من قبل مؤتمر الأطراف ويعتبر الالتزام بالإبلاغ عن الانبعاثات من أهم الالتزامات العامة بموجب بروتوكول كيوتو^(١٦).

المطلب الثالث : الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة

عند انعقاد قمة المناخ في كوبنهاغن كشفت بعض الوثائق التي تم تسريبها من أروقة المؤتمر تكشف أن هناك تلاعباً كبيراً في المصطلحات بالنسبة للإتحاد الأوروبي ليبين أنهم أول من يدعم قمة المناخ ومستعدين لتوفير الدعم المالي السنوي لتقليل هذه الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وتغير المناخ في العالم.

عندما تقوم دول الإتحاد الأوروبي الغنية، بالوعد بأن هذا لا يعني كرمها منها، فإن جزء كبير من النقود تم استقطاعها من مساعدات دول الإتحاد الأوروبي الحالية المقدمة لهذه الدول، وبهذا التي لم تحصل الكثير من الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا مثلاً على العون الاقتصادي، الذي يطالب به رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم.

وهذه الوثائق بعد تسريبها شكلت خلافاً كبيراً بين الدول النامية والدول الصناعية مما دفع بالدول النامية إلى عدم التزامها بأية شروط في هذه الاتفاقية ما لم تزد الدول الصناعية دعمها المالي لتلك الدول فضلاً عن أن الدول الصناعية عليها أن تبدأ بحفظ ٤٠% من انبعاثاتها الضارة فيما بعد سوف تلتزم الدول النامية والصغيرة ببنود وثيقة كونها غن المرتقبة.

ومن ناحية أخرى يتوقع بعض الخبراء في العامل أن تصرف الإتحاد الأوروبي بمثل هذه الطريقة بتقديم المساعدات المناخية على حساب المساعدات الدورية للدول الفقيرة تجعل هذا النهج أي استعمال النقود الخاصة بالمعونات والمساعدات وتقديمها على أنها مساعدات

^(١٥) المادة (١٠) من بروتوكول كيوتو.

^(١٦) أنظر: نرمين السعدي، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة بحوث السياسة الدولية المصرية، عدد ٤٥، يوليو/تموز ٢٠٠١، ص ٢٠٥.

خاصة بالمناخ، يمكن في الحقيقة أن يؤدي إلى فشل الاتفاقية الدولية للمناخ فإن دول العالم تؤكد أن وثيقة الدنيمارك التي أقرتها رئيس الوزراء الدنيماركي تهدد اتفاقية المناخ وتعتقد معظم دول العالم غير الصناعية المشاركة في مؤتمر المناخ من خلال الناطق الرسمي باسم هذه الدول بأن مقترح وثيقة الدنيمارك للمؤتمر بأنها تخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى وهذا الشيء واجه معارضة من قبل تلك الدول.

والدول الأفريقية اتفقت على مطالب مالية سرية والتي لن تتنازل عنها، وأن الزعماء الأفارقة لا يعينهم المناخ ولا تقليل الانبعاثات بل حضروا إلى المؤتمر من أجل ابتزاز الدول الصناعية وأخذ مساعدات إضافية ومما زاد من تغندهم وتمسكهم بمطالبهم تصرف الاتحاد الأوروبي بتوفير الدعم للمناخ على حساب المعونات الأخرى.

أن هذه الدول تجهل بشكل كلي ما هي التأثيرات السلبية التي بدأت تطغي على المناخ العالمي، وليس لها أي علاقة بالموضوع وما كان حضورها إلا لزيارة الدنمارك كفوج سياحي لا أكثر ولا أقل أو الابتزاز والحصول على أموال إضافية للمكاسب الشخصية كما فعلت المجموعة الأفريقية التي تفقد مفاوضاتها مالي.

وهذا مما يدل على جهل قيادات تلك الدول بالكوارث التي تسببها تلك الانبعاثات أن هذه الدول مهما وصل العالم إلى اتفاق حول تقليل الانبعاثات، أنها مستمرة في نهجها الهدام للبيئة التي تسببه أثناء استخراجها للوقود الحفري.

وهذا التفسير يشمل جميع الدول العربية المصدرة للنفط والتي لن تحاول تغير نهج استخراجها للوقود الرخيص المضر بالبيئة والتي ترفض استخدام الوسائل الصديقة للبيئة لاستخراج الوقود الحفري للنفط لأنه مكلف ويقلل الأرباح، بدأت الصورة تتوضح في اليوم الرابع من للمؤتمر حيث بدأ المؤتمرون من أصحاب القرار بتقديم مبادرات مشروطة والتفاوض على تقليل نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، لكن ليس حسب جدول الأعمال الذي طلب خفض الانبعاثات بنسبة ٤٠% فقد أعلن عن مبادرة مشروطة للإتحاد الأوروبي من خلال الرئيس الفرنسي.

حيث تنص المبادرة على أن الإتحاد الأوروبي مستعد لتخفيض ٣٠% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وليس ٤٠% لكن بشرط أن تقدم الدول الصناعية الكبرى بتقديم مبادرات مماثلة والمقصود بهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين لان هذه الدول هي اللاعب الأساسي في معادلة الاحتباس الحراري وهم سبب مشكلة الاحتباس الحراري بسبب

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من قبل مصانع تلك البلدان التي تكون بدورها السبب الرئيسي في تلوث البيئة^(١٧).

أما موقف الصين من خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون، فإن الصين اتخذت عدة قرارات حاسمة منذ عام ٢٠٠٥ حيث أعلنت الصين ومن خلال مجلس الدولة الصيني أن الصين خفضت وسوف تستمر في التخفيض من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بها عام ٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٤٢ في المائة مقارنة بمستويات ٢٠٠٥ وأضاف مجلس الدولة الصيني إن هذا "أجراء طوعي" اتخذته الحكومة الصينية بناءً على ظروفنا الوطنية الخاصة ويعتبر هذا الموقف مساهمة رئيسية في الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ واستقبال جيد يثبت حسن النوايا الصينية^(١٨)، كما تجاوزت دول غنية وفقيرة انقسامات عميقة لإبرام صفقة للتخطيط لمفاوضات المناخ للأمم المتحدة لعام ٢٠١١ لتبني على اتفاقية ديسمبر (كانون الأول) في المكسيك وتجمد التركيز على قضايا أكثر صرامة.

وجاءت الصفقة التي تم التوصل إليها في بانكوك بعد قرابة أربعة أيام من المحادثات خلال الاجتماع الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٨ أبريل (نيسان) وقالت بعض الدول النامية أن هناك حاجة لها من أجل إعادة تقويم مفاوضات مناخ الأمم المتحدة بعد اتفاقات كانكون العام الماضي.

ويريدون جدول أعمال يتناول مصدر بروتوكول كيوتو لمكافحة الاحتباس الحراري وتعهدات الدول الغنية بخفض انبعاثات وتوضيح مصادر التمويل للدول الأفقر بدلاً من مجرد البناء على ما تم الاتفاق عليه في كانكون.

لكن دولاً غنية عديدة قالت أن بعض الدول النامية كانت تحاول ببساطة عمل تغير طفيف لما تم الاتفاق عليه في كانكون وهذا يقوض مفاوضات العام الجاري التي تتوج في مدينة دربان بجنوب أفريقيا منذ أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) وينظر إلى كانكون على نطاق واسع على أنها إنقاذ للمفاوضات المشحونة غالباً من الانهيار^(١٩).

^(١٧) ومن جهة أخرى أعلن مصدر مخول في الإتحاد الأوروبي بخصوص المساعدات المقررة أن تدعم بها دول الإتحاد الأوروبي الدول الفقيرة فقد قررت دول الإتحاد الأوروبي تقديم مساعدة بقيمة ٧.٢ مليار يورو قسمة على ثلاث للبلدان الفقيرة لمساعدتها على التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

^(١٨) أنظر: قمة كوبنهاغن تحاول إنعاش كوكبنا من الاحتباس الحراري، تقرير المهندس مصطفى كامل الشريف.

^(١٩) وقال المصدر أيضاً إن المساعدة سوف تكون بقيمة ٢.٤ مليار يورو في السنة على مدى ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠١٠ هذا القرار تم اتخاذه في ختام فعاليات قمة الإتحاد الأوروبي التي أنهت أعمالها في بروكسل بمشاركة رؤساء دول وحكومات الإتحاد وبهذا القرار يكون قادة الإتحاد أقروا بزيادة في الدعم الأوروبي تفوق ٦ مليارات يورو كانت قد أقرتها الرئاسة السويدية للإتحاد الأوروبي في افتتاح أعمال المؤتمر،

لكنها تجنبت قضايا أكثر صرامة مثل أما تحديد أو استبدال بروتوكول كيوتو مع تنامي المخاوف من أن ميثاقاً جديداً أو تمديد كيوتو لم يتم الاتفاق عليه قبل انتهاء مرحلة الميثاق الأولى ويلزم كيوتو ٤٠ دولة صناعية تقريباً بخفض انبعاثات الفلزات بمعدل ٥.٢% أقل من مستويات ١٩٩٠ خلال خمس سنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ وتهدف إلى مرحلة ثانية إلى زيادة هذه الانخفاضات بالنسبة للدول الغنية.

وهو الميثاق الوحيد الذي يفرض التزامات قانونية على انخفاضات الانبعاثات وتعثرت محادثات الأمم المتحدة بسبب عدم الاتفاق على كيفية تمديد هذا الالتزام بجميع الاقتصادات الكبرى مثل الصين أكبر باعث للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية ولم تصدق قط على كيوتو.

وفي بانكوك كان هناك تركيز جديد على محاولة العثور على حل وسط بجدول الأعمال المتفق عليه الذي ينص على أنه يجب أن يكون هناك نقاش مستمر للخيارات القانونية لاتفاقية جديدة تمثل قيود الانبعاثات من قبل جميع الاقتصادات، وقالت (كريستيانا فيجيريس) رئيسة المناخ بالأمم المتحدة أتفقت الأطراف في بانكوك على جدول أعمال بعمل نحو نتائج شامل في مؤتمر تغير المناخ التابع للأمم المتحدة في دربان^(١٩).

الخاتمة

لقد ظهر خلال دراسة ظاهرة الاحتباس الحراري أن التطورات الدولية والتغيرات المناخية التي أشدت في القرن السابق المنصرم وفي القرن الحالي أصبح لزاماً على المجتمع الدولي منظمات وخبراء ودول إيجاد صيغ عملية قانونية تؤدي إلى وقف ظاهرة الاحتباس الحراري لأنها تهدد الكرة الأرضية جمعاء بشراً وكائنات حية.

وهكذا تداعت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة إلى عقد اتفاقية إطارية لإلزام الدول بمحددات معينة لخفض الاحتباس الحراري كما أن بروتوكول كيوتو حدد النسبة بين الدول المتقدمة صناعياً والصين والدول النامية رغم الصراعات الشديدة التي ظهرت بينها من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت في كوبنهاغن وما بعد ذلك، لكن الدول كلها أما مسؤولية مشتركة أما شعوبها يفرض عليها الاتفاق في الحدود الدنيا لتدارك هذه الظاهرة المتصاعدة.

وبناءً على ما تقدم يوصي الباحث:-

وهذا يعني أن الأوروبيين سيساهمون بثلاث المساعدات العالمية الإجمالية المقرر تقديمها للدول الفقيرة في إطار المفاوضات الدولية الجارية حول مسألة مكافحة الاحتباس الحراري، أنظر: قمة كوبنهاغن المصدر السابق.

^(١٩) أنظر: أخبار البيئة (الاتفاق على جدول أعمال المناخ للأمم المتحدة لعام ٢٠١١)

- ١ - استمرار الأمم المتحدة بتقديم الدراسات والمتابعات حول هذا الموضوع.
- ٢ - فرض آخر اتفاقية قانونية ملزمة لكي تكون الدول سيما المتقدمة أما مسؤولياتها أزاء ما جنته من تطورات كبرى على حساب الدول الصغرى وكانت سبباً مباشراً لظاهرة الاحتباس الحراري.
- ٣ - إنشاء محكمة دولية بيئية على غرار المحاكم الدولية مع اختلاف في الأصول لمنع الدول من خرق التزاماتها الدولية بهذا الخصوص.
- ٤ - تشجيع الدول وسلطاتها التشريعية على سن القوانين المساعدة لاستخدام وسائل الطاقة النظيفة بدلاً من الوسائل القديمة الملوثة للبيئة.

المصادر

الكتب باللغة العربية

- ١ - د. إيمان محمد غيث، منى حسن أبو ذهبة، الإنسان والبيئة صراع أم توافق، دار الفكر، ط ٢٠١١، ٢.
- ٢ - شارلس. ه. ساوتريك، ترجمة د. قيصر نجب صالح، سهيلة عباس أحمد الدباغ، د. طارق أحمد صالح، علم البيئة ونوعية بيئتنا، المكتبة الوطنية بغداد ١٩٨٤.
- ٣ - ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧.

الكتب الأجنبية

- 1- Climate change secretariat, Guide to the climate change convention Kyoto protocol, Bann, 2002.

الرسائل والاطاريح

- ١ - بشير جمعية عبد الجبار، الحماية الدولية للغلاف الجوي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ٢ - سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد ٢٠٠٣.

المجلات والدوريات

- ١ - نرمين السعدي، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة بحوث السياسة الدولية المصري، عدد ٤٥، يوليو/ تموز ٢٠٠١.

المؤتمرات



١ - د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، المؤتمر الدولي للتنمية والبيئة في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، مصر ٢٠٠٢.

المواقع الإلكترونية

1- Ara.reuters.com/article/internet/news/id/ARACAE738013

2- www.alsumarianews.com/ar/5/23027/news.

3- www.iraqilaws.dorar.aliraq.net/?p=21194

4- Iraker.Elaphblog.com/posts.aspx?u=32448a=33632.

قمة كوبنهاغن تحاول إنعاش كوكبنا من الاحتباس الحراري، تقرير المهندس مصطفى كامل الشريف

5- www.un.org/Arabic/news/archive